رسالة أبي داود السجستاني

في وصف تأليفه لكتاب السنن

رواية أبي الحسين بن جميع عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي عنه

بمقدمة وتعليق

محمد زاهد الكوثري

عني عنه

ومعها

تعطير الأنفاس بذكر سند ابن أركماس

والإفصاح عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح

كلاهما بقلم

محمد زاهد الكوثري

طبعت في مطبعة الأنوار بالقاهرة

في ٨ رجب الفرد سنة ١٣٦٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن سنن ابى داود ورسالته فى وصف سننه

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله وآله وصحبه وكل من سار على نور هداه .

وبعد فان كتاب السنن للإمام الحافظ الحجة أبى داود سليمان بن الأشعث السجستانى المتوفى سنة ٢٧٥هـ رحمه الله من أنفع كتب الحديث لمن يعنى بأحاديث الأحكام فى الحلال والحرام حتى قال بعض الأصوليين بكفايته للمجتهد فى الأحاديث ، ولذا ترى الإمام أبا بكر أحمد بن على الرازى الجصاص عظيم الاهتمام به وجَيّد الاستحضار لأحاديثه خاصة فى شرحيه على نسختى الجامع الكبير وشرحيه على مختصر الطحاوى ومختصر الكرخى وفى أحكام القرآن وغيرها من مؤلفاته بحيث تجد أحاديثه على طرف لسانه : يسوقها بسنده فيها كلما لزم مع سعة دائرة روايته فى أحاديث الأحكام من سائر دواوين الحديث .

ولسنن أبى داود نحو سبعة من الرواة عنه فللؤلؤى وابن داسة منهم متقاربان فى الرواية إلا فى بعض التقديم والتأخير ، وقد سقط من رواية ابن داسة من كتاب الأدب من قوله : (باب ما يقول إذا أصبح) إلى (باب الرجل ينتمى إلى غير مواليه) فى بعض النسخ . وأما رواية ابن الأعرابى فتنقص عنهما كثيراً وقد سقط منها كتاب الفتن والملاحم وكتاب الحروف وكتاب الخاتم ونصف كتاب اللباس ، وفاته من كتاب الطهارة والصلاة والنكاح أوراق كثيرة كما ذكره ابن حجر فى (المعجم المفهرس) وابن طولون فى (الفهرس الأوسط) . وفى رواية أبى الحسن على بن الحسن بن العبد بعض زيادات تنفع فى نقد الأحاديث ، وكذا رواية اسحاق بن موسى الرملى .

وقد اختلفت الأنظار فى مراتب أحاديثه ، وقد ذكر الذهبى فى سير النبلاء :

(ان أعلى ما فى سنن أبى داود من الثابت ما أخرجه الشيخان وذلك نحو شطر الكتاب، ثم يليه ما أخرجه أحد الشيخين ورغب عنه الآخر ،ثم يليه ما رغبا عنه وكان إسناده جيداً سالماً من علة وشذوذ، ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقبله العلماء لمجيئه من وجهين لينين فصاعداً ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظ راويه فمثل هذا يسكت عنه أبو داود غالباً، ثم يليه ما كان بين الضعف من جهة راويه فهذا لا يسكت عنه بل يوهنه غالباً وقد يسكت عنه بحسب شهرة نكارته اه) . هذا فى نقد الذهبي وفيها بعض ما ينافى ما نص عليه أبو داود فى رسالته .

ورسالته إلى أهل مكة فى وصف سننه مما لا يستغنى عنه باحث فى مراتب أحاديث كتاب أبى داود فأسوقها هنا من خط الحافظ عبد الغنى المقدسى لما فيها من الفوائد الجزيلة ، وسندى فيها اجازة إلى ابن طولون بسماعه على ناصر الدين أبى البقاء بن زريق الحافظ سماعا من لفظ ابن ناصر الدين الدمشقى الحافظ سماعا من أبى هريرة بن الذهبي قراءة على أبى نصر محمد بن محمد بن الشيرازى عن أبى عبد الله عمر بن محمد السهروردى الزاهد عن أبى الفتح محمد بن عبد الباقى بن البطى عن ابن خيرون عن محمد بن على الصورى عن أبى الحسين محمد بن أحمد بن جميع الغسانى عن محمد بن عبد العزيز الهاشمى عن أبى داود رضى الله عنهم أجمعين .

ومن أحسن شروح سنن أبى داود شرح الشهاب بن رسلان أحمد بن محمد المقدسى تلميذ المزى ، وهو محفوظ فى مكتبة (لاله لى) فى الآستانة فى أربعة مجلدات تحت رقم (٤٩٨ — ٥٠١) وفى شروح المتأخرين مجازفات توجب التحرى البالغ والتحرز الشديد . وأما سندى إلى ابن طولون فمذكور فى (التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز) .

وفيما علقت على (شروط الأئمة الستة لأبى الفضل محمد بن طاهر المقدسى) وعلى (شروط الأئمة الخمسة للحازمى) بحوث تتعلق بشروط أبى داود لم أر إعادة ذكرها هنا اكتفاء بما هنالك . والله سبحانه هو ولى النفع .

محمد زاهد الكوثرى

بسم الله الرحمن الرحيم

رسالة أبي داود

ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

أخبرنا الشيخ أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سلمان المعروف بابن البطي اجازة ان لم أكن سمعته منه ، قال أنبأنا الشيخ أبو الفضل أحمد ابن الحسن بن خيرون المعدل قراءة عليه وأنا حاضر أسمع ، قيل له أقرأت على أبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الله الصوري الحافظ قال سمعت أبا الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن جميع الغساني بصيدا فأقربه ، قال سمعت أبا بكر محمد بن عبد العزيز بن محمد بن الفضل بن يحيى بن القاسم بن عون ابن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي بمكة يقول : سمعت أبا داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد السجستاني ، وسئل عن رسالته التي كتبها إلى أهل مكة وغيرها جواباً لهم فأملى علينا : سلام عليكم فاني أحمد إليكم الله الذي لا إله الا هو وأسأله أن يصلي على محمد عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم كلما ذكر .

أما بعد عافانا الله وإياكم عافية لا مكروه معها ولا عقاب بعدها فانكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن أهي أصح ما عرفت في الباب ووقفت على جميع ما ذكرتم فعلت انه كذلك كله إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين فأحدهما أقدم[1] إسناداً والآخر صاحبه قدم في الحفظ فربما كتبت ذلك ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين وان كان في الباب أحاديث صحاح لأنه يكثر . وانما أردت قرب منفعته . واذا أعدت الحديث في الباب من

---

(١) وفي نسخة (أقوم إسناداً والآخر صاحبه أقدم في الحفظ) لكن في شرح السجزي على المنية للعراقي (أقدم إسناداً والآخر قدم في الحفظ) فيكون قوله (فربما كتبت ذلك) بمعنى ذلك الأقدم في الاسناد لعلو سنده مع تقدم الآخر في الحفظ كما وقع مثل ذلك في مقدمة صحيح مسلم (ز)

وجهين وثلاثة فانما هو من زيادة كلام فيه ، وربما فيه كلمة زيادة على الاحاديث وربما اختصرت الحديث الطويل لأنى لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك .

وأما المرسل فقد كان يحتج به العلماء فيما مضى مثل سفيان الثورى ومالك ابن أنس والأوزاعى ، حتى جاء الشافعى فتكلم فيه وتابعه على ذلك أحمد بن حنبل وغيره رضوان الله عليهم ، فاذا لم يكن مسند ضد المرسل ولم يوجد مسند فالمرسل يحتج به ، وليس هو مثل المتصل فى القوة .

وليس فى كتاب السنن الذى صنفته عن رجل متروك الحديث [1] شىء وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر ، وليس على نحوه فى الباب غيره .

وهذه الأحاديث ليس منها فى كتاب ابن المبارك ولا كتاب وكيع إلا الشىء اليسير ، وعامته فى كتاب هؤلاء مراسيل ، وفى كتاب السنن من موطأ مالك بن أنس شىء صالح ، وكذلك من مصنفات حماد بن سلمة وعبد الرزاق.

وليس ثلث هذه الكتب فيما أحسبه فى كتب جميعهم أعنى مصنفات مالك ابن أنس وحماد بن سلمة وعبد الرزاق .

وقد ألفته نسقا على ما وقع عندى ، فان ذكر لك عن النبى صلى الله عليه وسلم سنة ليس مما خرجته لعلم أنه حديث واه إلا أن يكون فى كتابى من طريق آخر فانى لم أخرج الطرق لأنه يكثر على المتعلم .

ولا أعرف أحداً جمع على الاستقصاء غيرى ، وكان الحسن بن على الخلال قد جمع منه قدر تسعمائة حديث ، وذكر أن ابن المبارك قال: السنن عن النبى صلى الله عليه وسلم نحو تسعمائة حديث فقيل له إن أبا يوسف قال هى ألف

---

(١) لكن الواقع انه أخرج عن مثل عمرو بن واقد الدمشقى ، ومحمد بن عبد الرحمن البيلمانى ، وأبى جناب الكلبى ، وسليمان بن أرقم ، واسحاق بن عبد الله بن أبى فروة ، وهم فى عداد المتروكين عند بعضهم ، فلابد من تقييد كلام أبى داود هذا . ولذا قال ابن رجب فى شرح علل الترمذى : (مراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ماظهر له ، أو لمتروك متفق على تركه ، فانه قد أخرج لمن قد قيل فيه إنه متروك ولمن قد قيل فيه انه متهم بالكذب) (ز)

ومائة، قال ابن المبارك : أبو يوسف يأخذ بتلك الهنات [١] من هنا وهنا نحو الأحاديث الضعيفة .

وما كان فى كتابى من حديث فيه وهن شديد فقد بينته [٢] ، وفيه ما لا يصح سنده ، ومالم أذكر فيه شيئا فهو صالح [٣] ، وبعضها أصح من بعض . وهذا لو وضعه غيرى لقلت أنا فيه أكثر ، وهو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبى صلى الله عليه وسلم باسناد صالح الا (وهى) فيه إلا أن يكون (كلاماً) استخرج من الحديث ولا يكاد يكون هذا .

---

(١) استكثار ابن المبارك ما ذكره أبو يوسف من أن عدد السنن ألف ومائة باعتبار ما علمه هو ، لكن لمثل أبى يوسف من أئمة الاجتهاد المكثرين من الحديث نظر خاص فى الرواة الذين عاشروهم وفى عدد السنن غير نظر أمثال ابن المبارك من المجاهدين غير المتفرغين لاستنباط الأحكام وتطلب أحاديث الأحكام ومثل أبى يوسف يكون أدرى بشيوخه من منابذيهم ، وأنت تعلم قولهم فى الحسن ابن عمارة وقول الرامهرمزى فيه فى (المحدث الفاصل) ومراد أبى داود من حكاية قول ابن المبارك هنا أنه زاد عليهما ما تراه عنده من عدد السنن ؛ لكن السنة عند السلف هى الطريقة المسلوكة للمسلمين خلفا عن سلف الى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم جماعة عن جماعة ، وهذا أضيق من إطلاق السنة عند المتأخرين على ما يشمل خبر الآحاد (ز) .

(٢) وشهرة نكارة الخبر بين أهل الحديث تغنى عن البيان لظهور أمره بينهم فى نظر الذهبى كحديث الأوعال (ز) .

(٣) أى للاعتبار أو للحجة وتعيين أحدهما تابع للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك ، وادعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبى داود مالم يقله ، قال النووى : فى سنن أبى داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها فلا بد من تأويله اه ثم ناقض النووى نفسه فى شرح المهذب واحتج فيه بما سكت عليه أبو داود إطلاقا وهذا ليس بجيد ، وقد روى أبو داود عن أمثال ابن لهيعة وصالح مولى التوأمة ، وعبد الله بن محمد بن عقيل ، وموسى بن وردان وسلمة ابن الفضل ، ودلهم بن صالح وغيرهم من الضعفاء ساكتا عنهم وسكوته إنما يتبين بعد استقصاء الروايات المختلفة من كتاب السنن لأن فى بعضها مالیس فى الآخر (ز)

ولا أعلم شيئاً بعد القرآن ألزم للناس أن يتعلموا من هذا الكتاب. ولا يضر رجلا أن لا يكتب شيئاً من العلم بعدما يكتب هذه الكتب. وإذا نظر فيه وتدبره وتفهمه حينئذ يعلم مقداره.

وأما هذه المسائل مسائل الثورى ومالك والشافعى فهذه الأحاديث أصولها. ويعجبنى أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأى أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم، ويكتب أيضاً مثل جامع سفيان الثورى فانه أحسن ماوضع الناس فى الجوامع.

والأحاديث التى وضعتها فى كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهى عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تميزها لا يقدر عليه كل الناس والفخر بها أنها مشاهير فانه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى ابن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه ولا يحتج بالحديث الذى قد احتج به إذكان الحديث غريبا شاذاً، فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد، وقال إبراهيم النخعى: كانوا يكرهون الغريب من الحديث. وقال يزيد ابن أبى حبيب إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة فان عرف والا فدعه.

وان من الأحاديث فى كتابى السنن ماليس بمتصل وهو مرسل ومدلس وهو إذا لم توجد الصحاح عند عامة أهل الحديث على معنى أنه متصل وهو مثل الحسن عن جابر، والحسن عن أبى هريرة، والحكم عن مقسم عن ابن عباس، وليس بمتصل. وسماع الحكم من مقسم أربعة أحاديث. وأما أبو اسحاق عن الحارث عن على فلم يسمع أبو اسحاق من الحارث الا أربعة أحاديث ليس فيها مسند واحد.

وأما مافى كتاب السنن من هذا النحو فقليل واعله ليس للحارث الأعور فى كتاب السنن الا حديث واحد، فانى كتبته بأعرة وربما كان فى الحديث ما تثبت صحة الحديث منه إذا كان يخفى ذلك على فربما تركت الحديث اذا لم أفقهه، وربما كتبته وبينته وربما لم أنف عليه وربما أتوقف عن مثل هذه لانه ضرر على العامة أن يكشف لهم كل ماكان من هذا الباب فيما مضى من عيوب الحديث لان علم العامة يقصر عن مثل هذا.

وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشر جزءاً مع المراسيل منها جزء واحد مراسيل . وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من المراسيل منها ما لا يصح ومنها ما هو مسند عن غيره وهو متصل صحيح ولعل عدد الذى فى كتبى من الاحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ونحو ستمائة حديث من المراسيل

فمن أحب أن يميز هذه الاحاديث مع الالفاظ فربما يجيء حديث من طريق وهو عند العامة من طريق الائمة الذين هم مشهورون غير أنه ربما طلب اللفظة التى يكون لها معان كثيرة . وممن عرفت نقل فى[1] جميع هذه الكتب فربما يجيء الإسناد فيعلم من حديث غيره أنه غير متصل ، ولا يتبينه السامع الا بأن يعلم الاحاديث ويكون له فيه معرفة فيقف عليه مثل ما يروى عن ابن جريج قال أخبرت عن الزهرى . ويرويه البرسانى[2] عن ابن جريج عن الزهرى ، فالذى يسمع يظن أنه متصل ، ولا يصح عنه ، فانما تركناه لذلك ، لأن أصل الحديث غير متصل ولا يصح وهو حديث معلول ، ومثل هذا كثير ، والذى لا يعلم يقول قد ترك حديثاً صحيحاً من هذا وجاء بحديث معلول .

ولم أصنف فى كتاب السنن إلا الاحكام ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الاعمال وغيرها فهذه الاربعة الآلاف والثمانمائة[3] كلها فى الاحكام .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم تسليما وحسبنا الله ونعم الوكيل .

منقولة من النسخة المحفوظة بظاهرية دمشق : حديث ٣٤٨ (١٨٨) وفى الاصل بعض وقفات مع كونه بخط الحافظ عبد الغنى المقدسى . والحمد لله أولا وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين (ز) .

---

(١) وفى الأصل «من» (ز) (٢) محمد بن بكر البرسانى (ز) (٣) وفى آخر نسخة عبد الغنى المقدسى : (ان أبا الحسن على بن أحمد بن العبد سمع كتاب السنن من أبى داود ست مرار . وان فى كتاب أبى داود ستة آلاف حديث وأن أربعة آلاف حديث منها أصل وألفين مكرر ، والبصرى يزيد على البغدادى ستمائة حديث ونيفاً وستين حديثا والف كلمة ونيفاً) . وهذا يخالف ماهنا فليحرر (ز)

تعطير الأنفاس بذكر سند ابن أركماس

بقلم

محمد زاهد الكوثري

عفى عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله . وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فقد سألني عالم فاضل له اهتمام بضبط رجال الأسانيد في الروايات عن ابن أركماس الوارد في طبقة الآخذين عن الحافظ ابن حجر فأقول مستعيناً بالله جل جلاله : إن (ابن أركماس) المذكور في عداد تلاميذ ابن حجر العسقلاني في أثبات بعض المشارقة والمغاربة من المتأخرين هو عضد الدين محمد بن أركماس اليشبكي النظامي — نسبة إلى مربيه وخاله الآتي ذكره — المولود سنة ٨٤٢ هـ المترجم له في (٧ — ١٣١) من الضوء اللامع للحافظ السخاوي وفي طبقات الحنفية للتقي التميمي ، وكانت وفاته سنة ٩٨٠ هـ فيما ذكره أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن الغزي العامري في كتابه (ديوان الاسلام) المحفوظ تحت رقم ٢٥٤ (تاريخ) في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية ، ونرى هذا هو صاحب « لطائف المنة في آثار خدمة السنة » المذكور في « التحرير الوجيز » فيكون ابن أركماس ابن ثمان وثلاثين ومائة سنة عند وفاته على تقدير صحة التاريخ المذكور لوفاته في « ديوان الاسلام » .

وقد انفرد بالرواية عنه محمد حجازي(١) الواعظ شارح الجامع الصغير

---

(١) اسم لا نسبة (ر)

للسيوطى المترجم له فى «خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر» للمحبى فى «٤ — ١٧٥» منه ويؤيد المحبى هناك أخذ ابن أركماس عن ابن حجر تعويلا على ترجمته فى طبقات التميمى، ولا غبار فى أخذه عنه إلا أن تعميره إلى سنة ٩٨٠هـ. هو محل الاشتباه لانفراد حجازى الواعظ بهذا النبأ وبهذا الإسناد، كما يقول أبو المعالى الغزى المذكور.

وقد عول على هذا الإسناد عبد الباقى الحنبلى فى «رياض الجنة فى آثار خدمة السنة» المذكور فى «التحرير الوجيز» أيضاً حيث ساق أسانيده بطريق شيخه محمد حجازى الواعظ عن ابن أركماس عن ابن حجر، وللمغاربة خاصة شغف بسوق الأسانيد بطريق (ابن أركماس) هذا بابدال السين شينا كما هو عادتهم فى التعريب مثل قولهم فى «تركس» و «أركس» «تركش» و «أركش».

و «أركماس» فى الاصل بضم الهمزة وسكون الراء والكاف، ولا استحالة فى اجتماع الساكنين عند الترك والاعاجم — وهو بمعنى «لايحفل» فى الاصل وهذا اللفظ نطقه «أوركمز» فى اللهجة العثمانية الحديثة. هذا هو أصل هذا اللفظ فى اللغة التركية. ثم جعل علماً. فتكسر الكاف عند التعريب تفادياً من اجتماع الساكنين.

و(أركماس) هذا من المماليك الجراكسة فى عهد الظاهر برقوق وهو صالح معمر صحب أكمل الدين البابرتى وغيره. ولما مات (أركماس) هذا سنة ٨٤٤هـ وترك ابنه محمداً وهو ابن سنتين تولى كفالته خاله نظام الدين محمد بن ألجيبغا الحنفى مكافأة لاركماس الذى كان كفله عندما قتل الناصر فرج أباه ظلماً وعدواناً أسوة بما كان يفعله فى مماليك أبيه برقوق، فنشأ محمد بن أركماس نشأة طيبة، وتلقى العلوم عن شيوخ ذكرهم السخاوى. وجمع تذكرة فى مجلدات قبل وفاة السخاوى. وهو كان لطيف الذات كثير الادب كما يقول السخاوى.

وفى (قطف الثمر): (ص٧) رواية الشريف الولاتى [1] عن ابن أركماس

(١) هكذا فى «حسن الوفاء» وأيده الاستاذ الفضلى باعث تحرير هذه الرسالة وخطأ من قال الواولتى بناء على ما سمعه من أهل تلك الديار (ز)